

الاقتصاد السياسي للتسلط: تمكين الفقر والحرمان في المنطقة العربية

The political economy of authoritarianism: empowering poverty and deprivation in the Arab region

سفيان فوكة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس (الجزائر)، [s.fouka@univ-](mailto:s.fouka@univ-boumerdes.dz)boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/17

تاريخ الاستلام: 2021/04/28

ملخص:

رغم مضي العشرية من الانتفاضات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق بعد معدلات مقبولة في التنمية الاقتصادية ومستويات الرفاه والقضاء على مظاهر الهشاشة التي انتفضت ضدها، إضافة إلى استمرار العلاقات السلطوية في ممارسة الحكم وإدارة المجتمع، مع استمرار الفقر والبطالة ومظاهر الحرمان، تبحث هذه الدراسة في الأسباب البنيوية للاقتصاد السياسي للسلطوية في المنطقة العربية ومحاولة تفسيرها بالنظر في العلاقة بين ضعف الطلب على الديمقراطية وزيادة معدلات الفقر في ظل استمرار الاعتماد على عائدات الربيع وتوزيع الثروة لاستدامة الولاء في ظل غياب الإنتاج الحقيقي في المجتمع.

كلمات مفتاحية: الفقر المتعدد الأبعاد، الاستبعاد الاجتماعي، السلطوية، الزبونية، المنطقة العربية.

Abstract:

Although nearly a decade has passed since the uprising in the Arab region for the demand for freedom, dignity and social justice, it has yet to reach acceptable rates of development rate, in addition to the pursuit authoritarian relations in the exercise of governance, management and society, while guarding against Poverty and unemployment and deprivation.

This study aims to investigate the structural causes of the political economy of authoritarianism in the Arab region and attempt to explain them

by examining the relationship between low demand on democracy and increasing poverty rates, which is due to the pursuit of the same economic mode based on rent and the lasting returns of loyalty in exchange for the distribution of wealth in the absence of real production in society.

Keywords: Multidimensional poverty, social exclusion, authoritarianism, clientelism, Arab region.

المؤلف المرسل: سفيان فوكة

1. مقدمة:

المجتمع الفقير هو المجتمع الذي ينتج فقر الناس وينتج آليات إعادة إنتاج فقرهم بشكل موسع ومتزايد، ويقصد به المجتمع الأكثر عرضة للهشاشة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وهو بالطبع مجتمع لا يعي الأهم من شروط وظروف إستدامة التنمية، حيث تسوده الأبوية العمودية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على مستوى المؤسسات والمنظمات بما في ذلك الأسرة والمؤسسة التعليمية، فيحاصر التعددية والتنوع والرأي الآخر، ويغترب عن المساءلة والشفافية والنقد ويكرس السلطوية السياسية والبيروقراطية بشكلها الفاسد ويشيع الفساد وهدر الإمكانيات، إنه المجتمع الذي ينحسر فيه التفكير العلمي فيسود التواكل والخرافة وهو المجتمع الذي لا ينتج المعرفة وبالتالي لا يجد منها ما يوظفه في حياته اليومية، وهو المجتمع الذي تسوده قيم إحلال الماضي محل الحاضر، وهو المجتمع الذي لا يصون رأسماله البشري من حيث حقوقه وإعداداته وتوسيع فرص خياراته وفق مبدأ الكفاية والعدالة، وبإيجاز فإن المجتمع الفقير غالباً ما يفتقد الوعي والإرادة والشروط المواتية لتنمية قدراته المعرفية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وكل فقر في أي من هذه القدرات يؤدي إلى فقر المجتمع أفراداً وجماعات وقوى إجتماعية وسياسية ومعرفية (عبد العزيز و عبد الباسط، 2004).

يضع الإقتصادي "امارتيا صن" (Sen Amartya) مقارنة تعرف الفقر من خلال مجموعة من القدرات والأوضاع والأفعال، حيث يعبر الفقر عن درجة الحرمان أو عدم القدرة على تحقيق بعض الأوضاع كالصحة الجيدة والتعليم الجيد والمسكن اللائق، إضافة إلى عدم تحقيق جملة من الأفعال أساسها

المشاركة في الحياة العامة وحرية الرأي والتعبير وحرية التنقل، يؤسس هذا التصور للفقر لضرورة الإبتعاد عن المؤشرات التقليدية كفقر الدخل أو الإنفاق عن بعد واحدا من أبعاد مستوى الرفاه أو الفقر البشري الذي يضم عددا من الأبعاد الأخرى التي تم تناولها في مقارنة الفقر على أساس مفهوم القدرة أو الإستطاعة، أي قدرة الإنسان على تحقيق مستويات مقبولة من مقومات الحياة الكريمة بالإضافة الى الدخل، مثل الصحة والتعليم والسكن اللائق والحرية والمشاركة في الحياة العامة (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 34).

في المنطقة العربية ورغم زخم المقدرات والثروات الطبيعية لازال الريع هو النمط الإقتصادي السائد وخصوصا النفطي، رغم ذلك فمظاهر الفقر والبطالة وما يترتب عنها من حرمان لازالت سمة عامة تطبع الحياة العربية، وفي ظل النقاش حول العلاقة بين الطلب على الديمقراطية والفقر تطرح الحالة العربية نفسها بشدة فرغم ما شهدته المنطقة من محاولات للتغيير منذ نهاية العام 2010 إلا أن مؤشرات التنمية لازالت لم تعرف بعد مستويات مقبولة ويستمر الفقر وما يترتب عنه من حرمان وإستبعاد إجتماعي، ما يعني أن شعوب المنطقة لم تحقق بعد مطالبها حول التنمية والعدالة الإجتماعية رغم مضي قرابة العقد من الزمن، مرد ذلك هو تغلغل نمط من الاقتصادي السياسي المكرس للسلطوية في بعديها الإقتصادي والسياسي، هذه البنية من الإقتصاد السياسي تكرر الزبائنية وتعرقل الديمقراطية وتمنع تطور المجتمع المدني وتجعل من توزيع الثروة في المجتمع يتخذ شكل المنحة من الحاكم حيث ينفق على المواطنين من الريع مقابل الولاء، في هذا السياق نطرح الاشكالية التالية: ماهي الخلفية الاقتصادية لإستدامة السلطوية وإضعاف الطلب على الديمقراطية في المنطقة العربية؟

وتستدعي هذه الاشكالية طرح فرضيات التالية:

- ضعف الأداء الإقتصادي العربي والإستمرار المفرط في الإعتماد على عائدات الريع يؤدي الى إستمرار ضعف الطلب على الديمقراطية وإنتشار الزبائنية السياسية الموالية للسلطوية في المنطقة.
- كلما زاد الإعتماد على الريع كلما زادت معدلات الفقر والبطالة في المنطقة وزادت حالات الحرمان والإستبعاد الإجتماعي الهادمة للمواطنة والمشاركة السياسية ما يؤدي الى إخضاع المجتمع للسلطوية وإذعانه لها.

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة المناطق (Area studies) هو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة ويركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم على الدراسة العلمية النظرية والإمبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم الإقتصاد والإجتماع والسياسة، بحيث تتضافر الجهود وتتركب في وصف وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة المنطقة العربية ضمن اختصاص هذا المنهج.

2. متلازمة الريع والتسلط في المنطقة العربية:

كثيرا ما تصاب الدولة المعتمدة في إدارة شؤونها على عائدات الريع بشكل مفرط -من دون وجود إنتاج حقيقي- بما يعرف "بلعنة الموارد"، خصوصا إذا ساهمت إيرادات الريع في تحقيق طفرة في النمو دون أن تصاحبها تنمية حقيقية، هذا النوع من الدول لا يتوانى في توظيف عائداته من الريع لكسب ولاء المواطنين الذين يتحولون إلى رعايا مقابل ما توفره لهم نظمهم من خدمات، ومقابل ذلك يذعن المجتمع غير المنتج فتتجنب النخب الحاكمة الضغوطات الجماهيرية والمطالبة بالإنتفاخ وإستبدال النظم القائمة أو تؤخرها على الأقل، هكذا يتلازم الريع والسلطوية من خلال بناء الزبائنية السياسية (Political Clientelism) بوصفها نظام سياسي وإجتماعي قائم على المحسوبية يسمح للزبائن والرعاة من الإستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازن بعضهم البعض على أصعدة سياسية وإجتماعية وإدارية مختلفة (Roniger, 2004, pp. 353-354).

يتميز هذا الوضع بأنه كلما استمر إرتفاع مستوى معيشة المواطنين من خلال توزيع الريع كلما جددت النخب الحاكمة شرعيتها للإستمرار في الحكم، بينما يؤدي إنخفاض الريع لنتيجة عكسية تهدد شرعية النظام وإستقراره، وتنتج لعنة الموارد هذه "غياب المحاسبة والشفافية في ضوء عدم الإعتماد على تحصيل الضرائب من المواطنين بوصفها موردا رئيسا للدولة فضلا عن الفساد في توزيع العائدات النفطية على الدوائر المقربة من السلطة، ومن ثم يتسبب أنموذج الدولة الريعية في تعزيز السلطوية"، وعرقلة الديمقراطية في الدول الريعية النامية الضعيفة مؤسساتيا (عبد السلام، 2019، الصفحات 1-2) من خلال منعها من تطور المجتمع المدني الذي يجب أن يعيد إنتاج ذاته خارج إطار الدولة وفي علاقة إستقلال

نسبي معها ويمولها من الضرائب"، كما تتخذ الموازنة العامة في الدولة الريعية شكل المنحة من الحاكم حيث ينفق على المواطنين من الربيع لا من عائدات نشاطهم الاقتصادي ومخرجاته (ياسر، 2013، صفحة 6).

كثيرا ما اعتمدت إقتصاديات الدول العربية على مصدر أوحده للدخل، وفي الجزء النفطي منها نجد المصدر الأساسي للثروة الوطنية في يد النخب الحاكمة تستعملها كأداة ولاء عن طريق لعب دور الموزع أو تجسيد لدور "الحاكم المانح" مقابل عدم المطالبة بالحقوق أو الاعتراض على الإنفراد بالحكم (جناحي، 2003، صفحة 66)، إن هذه الظروف الإقتصادية المتميزة بالسيطرة على منبع الدخل الأوحده ومع غياب النشاط الإقتصادي المنتج من قبل المجتمع تصير الدولة المالكة لوسائل الإنتاج هي من يتخذ قرارات التصرف في حياة الناس والتخطيط لمصيرهم دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاختيار (فرجاني، التنمية الإنسانية؛ المفهوم والقياس، 2002، الصفحات 67-68)، وفي ظل هذه السياسات الإقتصادية يبدو النظام السياسي وكأنه "إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في إستراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والإمتيازات المرتبطة بها" (عنصر، 1995، صفحة 86).

إن الإستمرار في هذا النهج الإقتصادي في المنطقة حتى بعد ما عرف بالربيع العربي وبقاء الإعتماد على المصدر الأوحده للدخل الوطني وإعتماد توزيعه كأداة للولاء لم يعد بالكفاءة المناسبة في كثير من الدول العربية التي عرفت مجموعة من الضغوط الداخلية وتعثر المسار الإقتصادي لبعضها الآخر مع إخفاقها في تحقيق المستوى المعيشي الأنسب وتزايد الوعي العربي بالإنفتاح على العالم في عصر التكنولوجيا والإتصال، وهو ما أدى إلى إضعاف شرعية النخب الحاكمة المتزامن مع بداية تراجع الدولة بشكل حذر عن التدخل الإقتصادي الكلي وقد أخذ ذلك التراجع مظهر التهرب من تحمل المسؤولية لكن دون ترك القيادة إلى المجتمع (حريق، 1989، صفحة 10) إنها دولة راوغت ولم تستسلم.

لما اتصفت الإقتصاديات الريعية بالتقلب الدائم بين النمو والركود وتأثرها المستمر بالتغيرات الوطنية والدولية بما ينعكس على الإستقرار السياسي للدولة الريعية المعتمدة بشكل رئيس على هذه العوائد المتغيرة بدل من اعتمادها على الإقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج، فقد صارت الدول العربية عرضة لعدم

الإستقرار بشكل مستمر، خصوصا إذا كان الربيع نفطيا مقتزنا بنجاح الدولة المعتمدة عليه في تحقيق طفرات بفضل إرتفاع أسعار النفط، فإنها غالبا ما وقعت في أزمات عند إنخفاضها (عبد السلام، 2019، صفحة 1).

في هذا السياق يرى "إيليا حريق" أن رغبة الأنظمة السياسية في التخلص من أعباء السياسة الإقتصادية الرعوية وإستحالة إستمرارها دفعت هذه الأنظمة نحو الإنفتاح الإقتصادي، وقد رافق هذا الإنفتاح مبادرات في طريق الديمقراطية التي أصبحت لها أهمية متزايدة (حريق، 1989، صفحة 11)، وباستمرار سياسات الإنفتاح الإقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عمليات الإستثمار الأجنبية اتسعت الفجوة بين الطبقات الإجتماعية ومنه الطبقات السياسية، وكذلك حرمان فئات شعبية كبيرة من ثمار سياسات التحول للقطاع الخاص، وقد جاءت إستجابة بعض النظم الحاكمة إزاء الوضع الجديد بمحاولة إضفاء مسحة ليبرالية على الحياة السياسية حتى لا يبدو أن هناك تناقضا بين التوجهات الإقتصادية الجديدة وما نجم عنها من نتائج وبين التوجهات السياسية التي تبناها النظام لكن سعي الطبقات الدنيا للتغيير خاصة أنها في هذه المرحلة مثلها مثل سابقتها لم تنل حظها من وسائل الإنتاج التي تسمح بتحسين الوضع المعيشي الذي صار مطلبا ملحا من قبل هذه الطبقات أدى إلى اهتزاز شرعية الأنظمة الحاكمة وفضح شكلية "الليبرالية السياسية" المصاحبة للإقتصادية، كما أن هذا التناقض بين شكل الإنتاج وطرق التوزيع سيؤدي في المرحلة الجديدة حتما إلى استمرار الصراع بين الدولة والمجتمع في العالم العربي.

هكذا لم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الاقتصاد والحكم إجراء أي تغيير في جوهر السلطة، فلم يستهدف الإنفتاح الإقتصادي تحقيق عدالة التوزيع ومشاركة الأغلبية الإجتماعية في عمليات الإنتاج والحكم، ومع تزايد تراكم الثروات لدى التحالفات القريبة من الحكم، اتسعت الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء المهمشين سياسيا واجتماعياً، في ذلك يكتب "غازي الصوراني" قائلا: "قد ثبت بالدليل القاطع أن الإنفراج المحدود وفقا لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان عملية مدروسة أسفرت عن تآكل القاعدة الاجتماعية وتعرض الجماهير

الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتهميش (الصوراني، 2003، صفحة 101)، وفيه يقول "زكي رمزي" "وداعا الطبقة الوسطى".

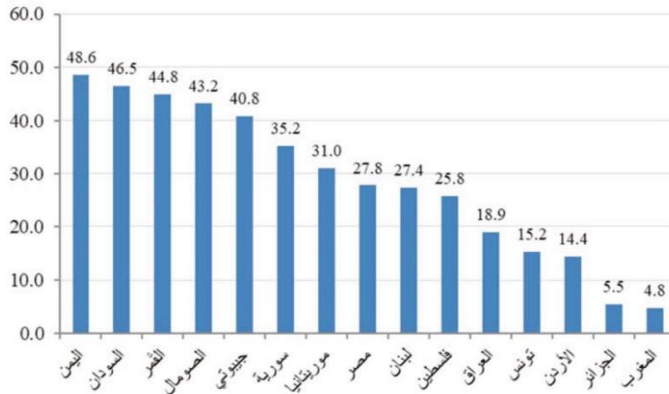
لقد رأينا أن الدولة العربية التي أرادها العرب "وطنية" لم تحقق آمالهم وبنيت كدولة تسلطية، ومرة أخرى نجد أنه وبعد مرحلة التحرر الإقتصادي الشكلي والانفتاح السياسي المحدود خرجت هذه الدولة الإستبدادية أكثر تسلطا عما كانت عليه، هذه المرة بتعمق المصالح الشخصية والبيروقراطية السلبية في ظل آليات الخصخصة والانفتاح، وتضخمت ظاهرة الفساد في السياسية والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية ونشأت أنماط علاقات تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي، ليتدعم المستبد بحاشية يرتبط مصيرها بمصيره لتلاقي المصالح عن طريق ترابط السياسية بالإقتصاد (الصوراني، 2003، صفحة 111)، ولتستمر أيضا مخزجات هذا التحالف الفاسد الجسد للإقتصاد السياسي للتسلط في المنطقة والمنعكس من خلال تنامي الفقر من جهة وضعف الطلب على الديمقراطية من جهة أخرى في المنطقة العربية في ظل صعوبة التعايش بين الديمقراطية والفقر.

3. هل المجتمعات العربية مجتمعات فقيرة؟

رغم أن المنطقة العربية أغنى من أن تكون مجرد نامية حسب تقارير "التنمية البشرية" إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية مجتمعة حسب إحصائيات عام 2018 بلغ فقط 2682,6 مليار دولار أمريكي وهو أقل منه لدولة أوروبية واحدة متوسطة الحجم مثل اسبانيا (International Monetary Fund, 2019)، وزيادة على هذا التفاوت فمعلوم أن عدد سكان العالم العربي تزايد من حوالي 170 مليون نسمة عام 1980 إلى حوالي 287 مليون عام 2000 ليقفز إلى 425 مليون عام 2018 وهو ما يعادل 5,44% من سكان العالم (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة ج) أي بزيادة مطلقة قدرها حوالي 255 مليون نسمة في أقل من أربعين عاما، وفي البلدان العربية مجتمعة فإن نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولار واحد يقدر بنحو 22% من إجمالي السكان أي حوالي 62 مليون نسمة، وتقدر نسبة الذين يتراوح متوسط دخلهم بين 2 و5 دولارات بنحو 52% من إجمالي السكان أي حوالي 145 مليون نسمة.

أيضا تتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية إذ قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر العام 2018 بنحو 48% من إجمالي سكان اليمن، و4.8% في المغرب، وبغلت هذه النسبة في مصر 32,5% شهر جويلية 2019، كما تؤدي الحرب الدائرة في القطر السوري الى تزايد نسب الفقر لتفوق 50% من السكان، وحسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد للعام 2018 فان أكثر من ثلث السكان يرزح تحت ضغط الفقر في ما لا يقل عن ست دول عربية وهي اليمن والسودان والقمر والصومال وجيبوتي وسورية، بينما تتراوح نسبة الفقر بين الربع والثلث في أربع دول عربية، وتقل عن تلك المستويات في بقية الدول المتوفرة عنها بيانات (انظر الشكل 1)، وقد سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب فقر تقل عن 10%.

الشكل 1: يوضح نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 33).

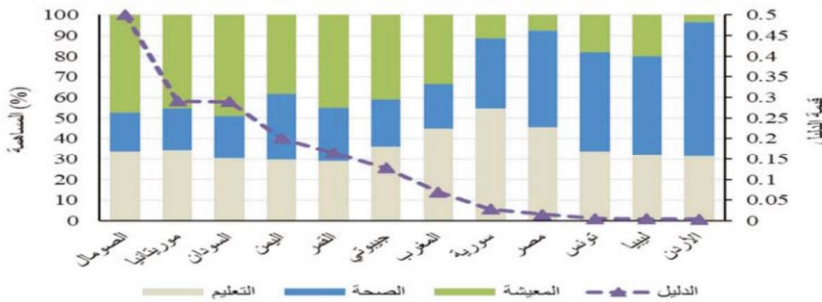
في دول الخليج الميسورة وحتى إن انخفضت معدلات الفقر سابقا إلى ما دون 1% في السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان لا يجعلها في منأى عن تعرض شرائح مجتمعية لهذه الظاهرة، فمعدلات الفقر اليوم عرضة للإرتفاع في هذه الدول النفطية الميسورة بسبب دخول بعض دول المنطقة في عمليات عاصفة الحزم من جهة وبسبب الصدمات النفطية الجديدة؛ لقد تقدم 63% من السعوديين

للحصول على دعم "صندوق المواطن" الذي أنشأته الحكومة عام 2017 لمعالجة الآثار السلبية لما اتبعته من إجراءات تقشفية (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 33).

رغم اتساع فجوة الفقر في الدول العربية والتي تحدد بالفرق بين خطه المقدر بدولار واحد وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في اليوم، فإن نحو 25 إلى 35 % من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى يتجاوز قليلا نسبة الدولار الواحد يوميا، ولذلك فإنه من الممكن جدا في حال حدوث ارتفاع طفيف في تكاليف المعيشة أو التسريح من العمل أو نتيجة لسوء الصحة أن ينحدروا إلى ما دون مستوى هذا الخط الذي بات اليوم رفيعا.

حسب دراسة صدرت العام 2017 تحت عنوان "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" لكل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، تم احتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد شملت كلا من: الأردن، تونس، الجزائر، القمر، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، إضافة الى فلسطين (في باب تحليل فقر الأطفال)، أكدت مخرجات الدراسة انتشار الفقر المتعدد الأبعاد حيث ان حوالي 41 % من سكان الدول العربية محل الدراسة يقعون تحت مصنف الأسر الفقيرة، وحوالي 13% في فقر مدقع وبالنسبة لشريحة السكان دون سن 18 سنة، فإن حوالي 44% يعانون من الفقر ونحو 25% من الفقر المدقع (انظر الشكل 2).

الشكل 2: يوضح دليل الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 35).

كما خلص التقرير الى وجود شريحة أخرى تقدر بربع السكان مهددة بالوقوع تحت خط الفقر؛ وإلى عدم المساواة في توزيع الفقر داخل كل بلد وبين مختلف البلدان، وكذلك عدم المساواة في فقر الأطفال وإلى أن الحرمان من التعليم يمثل أكبر مصدر للفقر الأسري، بينما تمثل الظروف السكنية وسوء التغذية أكبر مصادر الفقر عند الأطفال (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 35).

4. العمالة العربية ومعضلة البطالة؛ هل سيستمر الفقر في المنطقة العربية؟

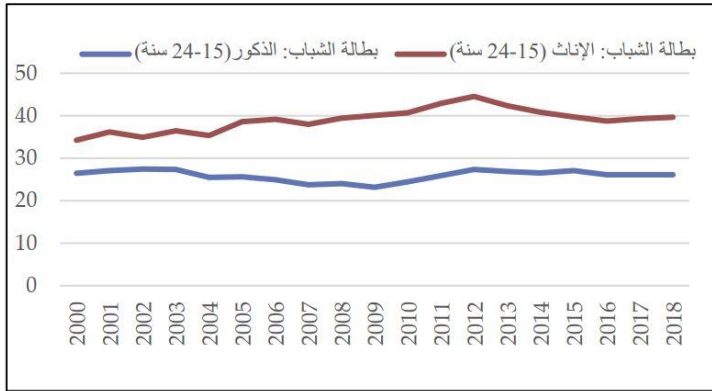
في ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الإعالة يلاحظ إستمرار إتساع قاعدة الهرم السكاني وإستمرار تبعات ذلك على النمو الاقتصادي في العالم العربي، وعند مراجعة التغيرات الديموغرافية خلال الفترة بين 2007 و 2017 فإن البيانات تؤكد أن نمو السكان سنويا قد بلغ 2,2% (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 36) بينما يفوقه نمو السكان المعالين وهو ما لا يتيح لمعدلات الإدخار والإستثمار بالإنتعاش، وغالبا ماتعمل السياسات الأخرى غير الصائبة التي تتزامن مع عبء الإعالة في غياب إصلاحات مؤسسية وهيمنة القطاع العام على الإنتاج مما يوسع الفجوة الداخلية بين الفئات الإجتماعية المختلفة.

قدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية العام 2017 بحوالي 15,4% وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسة في العالم، وبلغ عدد العاطلين سنة 2018 حوالي 19,8 مليون عاطل، وتقع كل من مصر وسوريا واليمن ضمن قائمة الدول الأكثر بطالة في المنطقة، حيث بلغ مجموع حصص هذه الدول أكثر من نصف إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية وبلغ معدل البطالة أكثر من نصف القوة العاملة في كل من اليمن وسورية، للتطورات المحلية التي يمر بها هذين البلدين، بينما كان معدلات البطالة مرتفعة أيضا في كل من فلسطين بحوالي 27,9% في المائة من حجم القوة العاملة، وفي جيبوتي، 22,4%، وحوالي 18,5% في الأردن وفي ليبيا بحوالي 17,7% و 16% في عمان و 15,5% في تونس و 14,8% في العراق وسجلت مجموعة الدول التي تضم دولة الجزائر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا معدلات بطالة بين 10,2% و 12,8%، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول لتصل إلى أكثر من 15% في عمان، و 12% في السعودية، من ناحية أخرى سجلت معدلات

بطالة متدنية نسبيا في كل من لبنان بنسبة بلغت حوالي 6,3% و6% في الصومال (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 43).

أما في بداية عام 2018 فقدرت العمالة العربية بحوالي 131 مليون مواطن، منهم أزيد من 13 مليون عاطل عن العمل حسب تقديرات البنك الدولي أي نسبة 10% من مجموع القوة العاملة العربية معظمهم في البلدان غير النفطية وهو ما يمثل تقريبا ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%، كما تتركز معدلات البطالة وترتفع في الدول العربية في فئة الشباب ذوي الفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة إلى 26%، وهو ما يمثل أيضا ضعف المعدل العالمي، فيما تسجل بطالة الإناث من هذه الفئة العمرية أعلى المستويات عالميا حيث تبلغ 40% مقابل 15% للمتوسط العالمي (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 13) (انظر الشكل 3).

الشكل 3: يوضح مستويات البطالة في الدول العربية



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 27).

بالنظر لمعدلات البطالة يمكن القول أن النمو الإقتصادي المتحقق لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية، كما يحقق نمو السكان في سن العمل معدلات أسرع -فبالرغم من إرتفاع نمو فرص العمل التي خلقها النمو الإقتصادي حيث بلغت 6,2% إلا أنها كانت أقل من الزيادة في عدد السكان في سن العمل والذي بلغ نموه 3.1% سنويا- أما قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد فتشير مسوحات سوق العمل إلى أن معظم العاطلين هم من الباحثين الجدد عن عمل، في ظل هذا الوضع المتأزم

أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها، من جهة أخرى هذا الوضع يؤكد إستمرار فرضية أن الحكومات العربية بطيئة في خلق فرص عمل ملائمة تنسجم والمهارات ومستوى التعليم وطبيعة المهن التي يضخها الجهاز التعليمي في سوق العمل وذلك نتيجة ضعف العلاقة بين هذه السوق وطبيعة مخرجات نظم التعليم (شكوري، 2004).

كما تشير منظمة العمل الدولية أن ساعات العمل في الدول العربية إنخفضت في الربع الأول من عام 2020 بما يقدر بنحو 1.8% أي ما يعادل مليون وظيفة بدوام كامل تقريبا مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، وتتوقع المنظمة أن تشهد المنطقة العربية عام 2020 إنخفاضا أكثر حدة، مع خسارة 10.3% من ساعات العمل أي ما يعادل 6 ملايين وظيفة بدوام كامل، الأمر الذي سيترجم مباشرة إلى إنخفاض مستويات الدخل وزيادة الفقر خاصة في البلدان محدودة القدرة المالية والتي تضعف فيها مؤسسات سوق العمل (سي-ان-ان، 2020).

من جهته يفيد تقرير "آفاق الإقتصاد العربي" الصادر عن صندوق النقد العربي للعام 2019 أن مشكلة البطالة لازالت من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ويعد من أبرز الأولويات على صعيد السياسات بالنسبة للبلدان العربية خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تحدي البطالة، وفضلا عما تم الإشارة إليه فإنه يمكن تلخيص خلفيات إرتفاع معدلات البطالة عربيا إلى مايلي (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 27):

- النمو المتسارع للقوى العاملة بما يفوق قدرة الإقتصادات العربية على توفير فرص العمل؛
- عدم ملائمة نسق النمو في الدول العربية والذي يعد غير موفر للتشغيل بالقدر الكافي؛
- عدم الموازنة ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم (فجوة العمالة الماهرة)؛
- هيكلية أسواق العمل وبيئات الأعمال (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، وإنتشار العمل في القطاع غير الرسمي، والتحديات المرتبطة بصعوبة تأسيس المشروعات).

إن الشواهد التي توفرها البلدان العربية حالياً تشير إلى عدم تمكن هذه البلدان من استيعاب تدفقات عرض العمل خاصة طالبي العمل الجدد وإلى ارتفاع معدلات البطالة، إذن لا بد أن نتساءل كيف يمكن لهذه البلدان ضمان زيادة في فرص العمل وتحقيق نمو مستدام في حصة دخل الفرد مع تزايد في أعداد السكان في سن العمل وضمن إطار تحسين الإنتاجية من أجل القضاء على الفقر؟

تتطلب الإجابة على هذا التساؤل ربط المتغيرات الديموغرافية بسياسات التشغيل وبما يضمن تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي وذلك على المدى القريب وفي إطار القضاء على الفقر وتخفيض نسبة البطالة، وحتى قبل الوصول إلى المعدلات الحالية فقد أشارت الدراسات إلى ضرورة نمو فرص العمل خلال الفترة بين 2000-2015 بمعدل قدر بـ 4% في المتوسط وتباين معدلات نمو فرص التشغيل بين البلدان، أما حجم الاستثمار المطلوب لتمويل فرص للعمل موازية لعرض القوى العاملة وبما يضمن تحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء، كذلك يؤمن إرتفاع في الأجر الحقيقي بمقدار 1.5% سنوياً فيقدر بـ 28% من إجمالي الناتج المحلي (شكوري، 2004)، غير أن الأرقام التي قدمنا تدل على عسر التقدم في توفير فرص العمل وإستمرار إرتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة.

5. أثر الفقر والبطالة على الإستبعاد الإجتماعي وإعادة إنتاج الحرمان:

تتجلى إحدى مخاطر الفقر والبطالة في الإستبعاد الإجتماعي بوصفه نقيضاً للإندماج الإجتماعي والمشاركة في الشأن العام، فالفقر والبطالة يؤثران على مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية ويكرسان الحرمان الذي يقود إلى الإستبعاد الإجتماعي والذي يبقى كلا من الفقراء والعاطلين عن العمل والفئات الهشة خارج دائرة المشاركة السياسية وصناعة القرار، إن مفهوم الحرمان أعقد من مفهوم الفقر وهو أحد نتائجه، ويغستمره يتم الانتقال من فقر الدخل وفقر التنمية البشرية -بما ينطويان عليه من حرمان راجع إلى إنعدام الدخل أو العجز عن تحقيق مستوى معين من التنمية البشرية- إلى حرمان أكبر هو الإستبعاد الإجتماعي والذي يركز كمفهوم على العلاقات الإجتماعية التي تتجرد بسبب الحرمان الناجم عن الفقر من المستوى الأساسي من الأمان اللازم لتحقيق التمكين في المجتمع (مجلس-حقوق-الإنسان، 2008، الصفحات 8-9).

تبرز البيانات المقدمة آنفا مدى حدة المشكلة في المنطقة العربية خصوصا إذا ما أدركنا أن الفقر وما ينتجه من حرمان يقترن عادة بالأمية وما ترتبط به من الجهل بالحقوق وما ينجم عنه من إستمرار الخضوع للطبقات المسيطرة إقتصاديا وسياسيا وسهولته في مثل هذه الظروف وهو ما يسهل الوقوع في الإستبعاد الإجتماعي، من جهتها تشير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) إلى كون معدل الأمية في الدول العربية لا يزال مرتفعا مقارنة بدول العالم النامي، فبينما إستقر المتوسط العالمي في نسبة 13.6% فإن المنطقة العربية سجلت نسبة أمية قدرها 21% بين العرب أي نحو 96 مليون نسمة يعانون من الأمية، وتحدد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) عدد الأميين العرب بنحو سبعين مليون شخص. وبحسب تقرير المنظمة العربية، فإن نسبة الإناث من الأميين العرب تتجاوز 25% عموما، لكنها في بعض الدول العربية تتراوح بين 60 و80% (الجزيرة، 2018).

ينتشر هؤلاء خصوصا في النظم العربية الجمهورية ذات الكثافة السكانية المرتفعة (انظر جدول 1) كثير منهم يمكنه الإنتخاب، مما يؤكد الطبيعة السلبية لمخرجات المشكلة المنعكسة على الحياة السياسية والمتمثلة في تهميش هذه الطبقات الفقيرة التي تنمو لديها الاتجاهات السلبية من عزوف عن المشاركة السياسية وعدم الإهتمام بالشؤون العامة، مما يجعلها بعيدة عن العملية الإنتخابية وحرمانها من حق المشاركة في رسم السياسات العامة، ولو حاولت هذه الطبقات المهمشة الإقتراب من الحياة السياسية فإن فرصها تتضاءل أمام الطبقات الغنية التي تستطيع الحفاظ على مصالحها أفضل من الفئات المحرومة ليزداد عدد المهمشين مادامت عملية التغير السياسي غير واردة (قيرة، 2003، صفحة 73).

الجدول 1: نسبة الأمية في البلدان العربية وفق منظمة اليونسكو

موريتانيا: 4%	اليمن: 30%	المغرب: 28%	مصر: 24%	السودان: 24%
الجزائر: 20%	العراق: 20%	تونس: 18%	سوريا: 14%	ليبيا: 9%
لبنان: 6%	الإمارات: 6%	سلطنة عمان: 5%	السعودية: 5%	البحرين: 4%
الكويت: 4%	الكويت: 4%	فلسطين: 3%	قطر: 2%	

المصدر: (الأحمد، 2018)

كما تشير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى كون قرابة ستة (06) ملايين طفل عربي ممن أدركوا سن الدراسة غير منخرطين في العملية التعليمية، وأن بين 20 و30% من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي يتسربون في فترات مبكرة (الجزيرة، 2018)، هكذا تستدام الأمية كما يتحمل وجوبا ضعف التعليم أهمية إضافية في البلدان العربية في تكريس الحرمان لسبيين جوهريين كما يقول "الدكتور نادر فرجاني" (فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، 1998، صفحة 23): "الأول، أن التعليم، حتى الأساسي منه، غير معمم في كثير من البلدان العربية، وأن نوعية التعليم متردية، والثاني أن التعليم بشكله الحالي يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية نظراً لمعاناة الفئات الاجتماعية الأضعف-الفقراء والنساء- لمعدلات أعلى من الحرمان من التعليم، والمتوقع أن يترتب على إعادة الهيكلة الرأسمالية تدهور التعليم نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي مما ينطوي على تقليص النفقات على الخدمات العامة بوجه عام، ولسياسة "استعادة التكلفة" التي تنص على اقتضاء الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تستمر في تقديمها بوجه خاص، وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم المباشرة- نتيجة للغلاء العام وإنتشار الدروس الخصوصية وغيرها- نظراً لتوافر فرص عمل مجزية للأطفال، يتضح أن الفقراء سيعانون حرماناً أشد من التعليم، ويتوقع أن تعاني البنات والفقراء، الحرمان الأشد بفعل عوامل إجتماعية تقلل من أهمية تعليمهم".

إن ظروف الأمية والفقر تخلف بيئة مناسبة للتحكم والاستغلال والفساد الذي يحدّد الدولة عن التوزيع العادل للثروة بطرق سلطوية كترتيف الوعي للتسليم بالفقر وعن طريق التشريع، وحتى أساليب القهر والقمع، هنا وبالنظر لطبيعة المشكلة ودورها في إستمرار ظاهرة السلطوية على مستوى الحكم، يحق لنا التساؤل: ماذا لو تم القضاء على الفقر في البلاد العربية أو التقليل من حدته؛ هل سيؤدي ذلك لإزاحة الحكم السلطوي؟

غني عن القول أن دول الخليج العربي تحتل الصدارة في ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية، لقد حققت هذه الدول تطوراً ملحوظاً من حيث إرتفاع الدخل الفردي ونشر الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الإجتماعية، مقارنة بباقي الدول العربية، لكن في المقابل تفتقر هذه الدول إلى الحرية

والديمقراطية، إذ تغيب فيها الأحزاب السياسية والنقابات وأوضاع حقوق الإنسان فيها متدنية، فهل يعني ذلك أنه حتى لو تم القضاء على ظاهرة الفقر فإن النظم العربية غير قابلة للإنتتاح والتغيير، بدليل الوضع الخليجي الميسور والسلطوي في الوقت نفسه؟

في واقع الأمر فإن في الدول النامية عموما وفي الدول العربية خصوصا؛ نجد أن النخب الحاكمة وما يعود عليها من المال العام وما يتمتع به أفرادها من مصالح ضخمة في ظل العلاقة بين السلطة والثروة لا يسمح لها بالاستعداد الحقيقي للتخلي عن إمتيازاتها أو التخفيض منها على الأقل وهو سبب رئيس للإستبداد بالسلطة السياسية أي المنفعة التي تمنحها السلطة وتفترن بالإقتصاد، كما يلتحق بهذه النخب فئة أخرى تتشكل من كبار الموظفين والممارسين لأعمال السمسرة، مما يشكل طبقة متحالفة تجمعها المصالح الشخصية المشتركة، وفي هذه الحال تتراوح سياسات الإقتصادي للتسلط بين:

- عدم الإهتمام الحقيقي بخلق الثروة خارج عائدات الربيع، ثم عدم توزيعها بشكل عادل في المجتمعات العربية المهشة هو ما يؤدي الى إستمرار الفقر وضعف الطلب على الديمقراطية في ظل السعي اليومي للمواطن في إكتساب لقمة العيش من جهة ومن جهة أخرى خشية معارضة النظام حتى لا يخسر ما يوفره له من خدمات وحد أدنى من سبل العيش كدعم التعليم والصحة والعمل في القطاع العام، وهو ما يكرس استدامة الحرمان في هذه الدول.
- في الأقطار الميسورة بدل تنمية الفقر والحرمان الإقتصادي يوظف المال والثروة كأداة لكسب وشراء الولاء وهو الحال في دول الخليج العربي ليخلق نوعا اخر من الحرمان يتعلق بشح الطلب على الديمقراطية وتبرير الوضع القائم (الكواري، 2002، صفحة 97).

6. خاتمة:

الفقر كمفهوم يعبر عن ظاهرة إجتماعية وإقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات ومراحل تكوينها وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية، إنها تقود في حال إستفحالها إلى الحرمان ومنه إلى الإستبعاد الإجتماعي الذي يجعل الفرد في حالة إغتراب لا تسمح له بممارسة مواطنته، في المنطقة العربية أدى انتشار الفقر والأمية والجهل بنسب شجعت على إستمرار التسلطية خصوصا في ظل إنتشار الإقتصاديات الريعية التي يغيب فيها الإنتاج الحقيقي.

لقد سبب تحالف مخزجات الربيع مع ديمومة الفقر في خلق اقتصاد سياسي للتسلط في المنطقة العربية، فجذلية العلاقة بين الفقر والجهل عادة ما ترتبط بالتهميش والضعف ومنه العزوف عن المشاركة السياسية، أما إستمرار الإخفاق الإقتصادي في العالم العربي والدخول في الإقتصاد الحر له أن يهدد ما تبقى من الطبقات العربية الوسطى، مما قد يزيد من نسبة الفقر القائم والمدمع بنسب عالية من البطالة، وإذا لم يكن الفقر مدخلا للسلطوية في كل البلاد العربية فإن اليسر كان له نفس الدور في دول الخليج العربي حيث يُنظر للمواطنين على أنهم رعياء وأن الدولة المالكة لمصدر الرزق هي المانحة له مقابل الولاء، وفي كل الأحوال زادت سياسات الإنفتاح الإقتصادي في تدعيم النسق السلطوي للحكم.

هكذا يفسد نسق الحكم بغياب أو ضعف الطلب على الديمقراطية وضعف المجتمع الساعي لتجاوز الحرمان والحفاظ على مكاسب الربيع، وفي ظل هذا النمط من الإقتصاد السياسي تفسد المؤسسات وتضعف إلى حد التلاشي علاقات الضبط والمساءلة، وهو مكمّن الداء الذي تخلفه السلطوية في ظل إقتصاد يشجع على بناء الزبائنية السياسية، ما يقود حتما إلى ضمان تعطيل مؤسسات الحكم الديمقراطي أو على الأقل إضعافها في القيام بمهامها الأصيلة، وفي هكذا نسق من الحكم يسهل إنتهاك الحقوق والحريات الإنسانية ويتوطد الإستبعاد الإجتماعي بحيث تضعف المؤسسات المجتمعية التي تزدهر في مناخ الحريات مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ويترتب على ذلك انتشار الفساد مما ينشئ حلقة معتمة تعيق التنمية، وتزيد من الفقر بسبب تفاقم سوء توزيع الدخل، والثروة ومن ثم القوة في المجتمع ومنه إعاقة وتعطيل التنمية الإنسانية كما هو الحال في المنطقة العربية.

لقد بات ضروريا على العالم العربي تجاوز إقتصاد الريع وخلق إقتصاد يمكن من تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات، إضافة الى إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو الإجتماعية أو السياسة، وهو ما سيتم فقط في حال تجاوز الإقتصاد السياسي للتسلط بعد تفكيك لعنة الموارد وكفالة توزيع النمو الإقتصادي الذي يحقق خارج إيرادات وعوائد الريع بما يمنح توزيعاً واسع النطاق وعادلاً للثروة عربياً، حينها فقط يمكن إعطاء كل شخص في المجتمع فرصة المشاركة السياسية الحقيقية وإبداء الرأي في الشأن العام والمساهمة الفعالة في صناعة القرار، وعليه فلا بد من النهوض بالبنية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية بمهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد باعتبار النمو الإقتصادي ضرورة للتخفيف من الفقر أو القضاء عليه، مع حتمية تجاوز السبب الرئيس للإخفاق في عملية التنمية وهو ضعف المشاركة في إختيار أولوياتها من قبل كل المعنيين عن طريق الإندماج الإجتماعي، فالتوازن لا يقوم إلا في أجواء بيئة سياسية سليمة تمهد له وتسمح به، لذا يجب أن تكون أسس التنمية التي يتبناها المجتمع العربي في نموه تسير وفق سياسة إدارية قديمة وراسخة، فالتنمية القابلة للإستمرار والتي تحقق التناغم في العلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته لا بد أن تركز على إستراتيجية إدارية إقتصادية تتضمن منظورا بيئياً وإجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية، وهذا صعب التحقيق في ظل الإقتصاد السياسي للتسلط الذي يستند الفقر ويجدد الحرمان.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة تجاوز اقتصاديات الريع وتفعيل الإقتصاد المنتج بما يضمن خلق الثروة خارج إيرادات الريع مع العمل على توفير مظلة إجتماعية تتوفر لها الشروط الضرورية لتجاوز الفقر والبطالة وبما يستتبعه من التهميش والإستبعاد الإجتماعي.
- ضرورة تفكيك الزبائنية السياسية وفكرة الولاء مقابل المنح وهو ما جعل مظهر الفساد وضعف نظم المساءلة تضعف في المنطقة العربية فضلا عن ضعف قيم المواطنة وهو ما يجعل النقاش حول تفعيل المجتمع المدني وتحسين مخرجات التعليم أمراً أساسياً.

– العمل على إنطلاق الإصلاح السياسي والإقتصادي في المنطقة من الإحتياجات الفعلية للمجتمعات العربية، وهي إحتياجات تكمن في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية على أن يعتمد ذلك على الإقتصاد المنتج والمتكافئ مع الإقتصاد العالمي.

7. قائمة المراجع:

- الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، (2008)، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، منظمة الامم المتحدة، نيويورك.
- شكوري، بتول، (2004)، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، بيت الامم المتحدة، بيروت.
- صندوق النقد العربي، (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- صندوق النقد العربي، (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي، (2019)، تقرير افاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، بيروت.
- عبد السلام، آية بدر عليوة، (2019)، فشل نموذج الدولة الريعية: قراءة في الأزمة الفنزويلية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر.
- عبد العزيز عبد المعطي؛ عبد الباسط، فرح، (2004)، السكان والصحة الإنجابية والفقر، بيت الأمم المتحدة، بيروت.
- فرجاني، نادر، (1998)، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، القاهرة.
- الكواري، علي خليفة، (2002)، الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ياسر، صالح، (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، مؤسسة فريدريش إيبتر، بغداد.

المقالات:

- جناحي، عبد الله، (2003)، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 288، الصفحات 52-68.

- حريق، إيليا، (1989)، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية. المستقبل العربي، العدد 121، الصفحات 28-04.
 - الصوراني، غازي، (2003)، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، العدد 293، الصفحات 100-117.
 - عنصر، عياشي، (1995)، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 191، الصفحات 83-94.
 - فرجاني، نادر، (2002) التنمية الإنسانية؛ المفهوم والقياس، المستقبل العربي، العدد 283، الصفحات 66-84.
 - قيرة، إسماعيل، (2003)، مجتمع التهميش إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجاً. المستقبل العربي، العدد 290، الصفحات 55-74.
 - Roniger, L, (2004), Political Clientelism, Democracy, and Market Economy, Comparative Politics, vol 36, n3, PP 353-375.
- مواقع الانترنت:
- سي ان ان.عربي، (2020)، العمالة المعرضة للخطر في العالم العربي حسب القطاع، تاريخ الاسترداد 30 09 2020، <https://cnn.it/35uuxOb>
 - الأحمد، ع. (2018)، جيل الضياع العربي.. 100 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون، تاريخ الاسترجاع: 2020/09/10، الرابط: الجزيرة نت <https://bit.ly/2HtX26v>
 - International Monetary Fund. (2019), International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Consulté le 06 06, 2020, sur International Monetary Fund: <https://cutt.us/8qtSi>